سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والعربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية (٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٨): دراسة مقارنة(*)

شحاتة محمد ناصر(**)

باحث في مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

مقدمة

لقد أصبحت التطورات المتعلقة بوضع الشيعة العرب، بشكل عام، والأقليات الشيعية في منطقة الخليج العربي بشكل خاص، تحظى باهتمام كبير، في ضوء الكثير من الأحداث والتحولات التي شهدها الوطن العربي ومنطقة الخليج والشرق الأوسط، بدءاً من عام ٢٠٠٣، وأهمها الغزو الأمريكي ـ البريطاني للعراق، وبداية التمكين السياسي للشيعة هناك، والتغيرات التي لحقت بإيران وسياستها الإقليمية، وموقع البُعد المذهبي الشيعي فيها، وحرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦ بين إسرائيل وحزب الله اللبناني الشيعي، والضغوط الأمريكية من أجل التغيير والإصلاح في الوطن العربي في عهد بوش الابن، والمواجهة بين النظام اليمني والحوثيين، وغيرها من الأمور التي أبرزت دور الشيعة الإقليمي، ولفتت النظر إليه بشكل غير مسبوق، وهو ما دفع البعض إلى الحديث عن «**هلال شيعي**» أو «**صحوة**» الشيعة في الشرق الأوسط، وكيف أنهم أصبحوا رقماً أساسياً في تفاعلات وتوازنات وتطورات المنطقة.

أولاً: تساؤلات أساسية

إذا كانت «المسألة الشيعية» قد طُرحت بقوة في المشهد العربي العام بعد عام ٢٠٠٣، فإنها كانت أكثر بروزاً وتعقيداً في منطقة الخليج، **أولاً** لأن التحول الأكبر الذي حدث لصالح الشيعة تم في بلد خليجي هو العراق، و**ثانياً** لأن الخليج يضم الكتلة البشرية الشيعية الأكبر

(*) تمثل هذه الدراسة خلاصة الكتاب الذي صدر حديثاً عن مركز دراسات الوحدة العربية تحت العنوان نفسه (٤٣٢ ص). والمصادر والمراجع الخاصة بمعلومات هذه الدراسة، مذكورة في قائمة مراجع الكتاب (المحرر).

(**) البريد الإلكتروني: shehata71@hotmail.com.

في المنطقة العربية والعالم، و**ثالثاً** لأن هناك دولة خليجية رئيسية تتخذ من التشيّع نظرية للسياسة والحكم هي إيران التي سعت وتسعى إلى تصديرها إلى الخارج.

في هذا السياق، يبدو تعامل بلدان المنطقة مع تنامي مطالب الشيعة فيها بعد عام ٢٠٠٣ على درجة كبيرة من الأهمية، سواء تعلق الأمر بأبعاده الداخلية أو بأبعاده الإقليمية. وهنا تبرز البحرين والكويت والعربية السعودية باعتبارها نماذج كاشفة في هذا الشأن، حيث تمثّل البحرين نموذجاً لبلدٍ فيه انفتاح سياسي، وغالبية شيعية محكومة بأقلية سنّية، وتمثّل الكويت نموذجاً لبلدٍ فيه انفتاح سياسي وأقلية شيعية ممثّلة سياسياً بشكل نسبي، مع وجود بعض التوترات الطائفية، فيما تمثّل السعودية نموذجاً لبلدٍ منغلق سياسياً، وفيه أقلية شيعية تسكن منطقة استراتيجية غنية بالنفط، إلا أنها تشكو التهميش و«انعدام» التمثيل السياسي. إلى ذلك، تضم البلدان الثلاثة أكبر تكتل شيعي في بلدان الخليج العربي عدا العراق، وهناك تاريخ من التوتر والصدام بين الشيعة ونظم الحكم فيها، بدرجات مختلفة، خاصة البحرين والعربية السعودية، كما كان تأثير صعود شيعة العراق السياسي في الشيعة العرب أكثر وضوحاً على شيعة البلدان الثلاثة من حيث تصاعد مطالبهم الخاصة بالمساواة والمشاركة في السلطة والثروة.

إن تفاعل القوى السياسية الشيعية في كل من البحرين والعربية السعودية والكويت، مع المتغيرات المحيطة يتجه نحو الاندماج في الوطن على حساب نزعات الانعزال أو التوجه إلى الخارج.

أخيراً، يشار إلى أن العلاقة الملتبسة بين الشيعة العرب وإيران تبدو واضحة بشكل أكبر في حالات البلدان الثلاثة. ويزخر تاريخ علاقات كل منها بطهران بالكثير من مظاهر التوتر بسبب اتهامات لها بالتدخل في شؤونها الداخلية عن طريق العلاقة بالشيعة.

والسؤال المركزي الذي يُطرح في هذا السياق هو: كيف تعاملت النظم الحاكمة في هذه البلدان الثلاثة مع تنامي مطالب وطموحات الشيعة لديها في ضوء عدد من المعطيات الداخلية والخارجية بعد عام ٢٠٠٣، وما الاعتبارات الحاكمة لهذا التعامل، وتأثير ذلك في مستقبل الاستقرار السياسي والاجتماعي بها؟ ويتفرع من هذا التساؤل عدد من التساؤلات الفرعية، منها:

ـ ما طبيعة مطالب الشيعة في البلدان الثلاثة، وهل جاءت في سياق المطالب الوطنية العامة، الخاصة بالإصلاح، أم أنها عكست أولويات مذهبية طائفية خاصة؟

ـ كيف أثر الصعود السياسي لشيعة العراق في أوضاع الشيعة في البلدان الثلاثة، وما حدود هذا التأثير، وما مظاهره؟

ـ هل تغيرت النظرة الحكومية والشعبية إلى الشيعة وأسلوب التعاطي معهم في البلدان الثلاثة بعد التمكين السياسي للشيعة في العراق، أم أن الأساليب القديمة نفسها ما زالت تُستخدم بدون تغيير؟

ـ ما الأساليب التي استخدمتها النظم الحاكمة في البلدان الثلاثة في التعامل مع تنامي مطالب الشيعة بها بعد عام ٢٠٠٣؟

ـ كيف تؤثر علاقات البلدان الثلاثة بإيران في طريقة تعاطيها مع الشيعة لديها؟

ـ أي دور للعامل المذهبي السنّي ـ السلفي في تشكيل رد فعل النظم الحاكمة في البلدان الثلاثة على تنامي المطالب الشيعية؟

ـ ما تأثير التنامي في مطالب الشيعة في البلدان الثلاثة في حالة الاستقرار السياسي والاجتماعي فيها؟

ـ كيف أثر الاختلاف بين نظم الحكم والبنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومستوى التوازن العددي بين السنّة والشيعة، ودور العوامل الدينية والجغرافية، في طبيعة التعامل مع الشيعة ومطالبهم في البلدان الثلاثة؟

ثانياً: شيعة البلدان الثلاثة و«ولاية الفقيه»

من القضايا المهمة المطروحة في الحديث عن الشيعة العرب بشكل عام، وشيعة البلدان الثلاثة بشكل خاص، وطبيعة علاقاتهم الداخلية والخارجية وتوجهاتهم السياسية وطريقة تعامل نظم الحكم في بلدانهم، سواء قبل عام ٢٠٠٣ أو بعده، هي قضية موقفهم من نظرية الحكم التي جاء بها آية الله الخميني في إيران بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، وهي نظرية «ولاية الفقيه»، وهذا يعود إلى اعتبارين أساسيين:

الاعتبار الأول يتعلق بالعلاقة بين الشيعة العرب وإيران، وتطرح هنا مسألة «الولاء»، على اعتبار أن نظرية «ولاية الفقيه» تجد تطبيقاً عملياً لها في إيران منذ الثورة، وقد أثارت حماسة لدى قوى شيعية عربية عديدة بدرجات مختلفة منذ عام ١٩٧٩.

الاعتبار الثاني هو أن الأيديولوجيا السياسية التي تؤمن بها جماعة شيعية عربية معيّنة تؤثر في نظرتها إلى نظام الحكم في البلد الذي تعيش فيه، وتُعَدّ من المحددات المهمة في علاقاتها به وموقفها منه.

في هذا الإطار يمكن الإشارة إلى ثلاثة أمور كالآتي:

١ ـ على الرغم من الدور الرئيسي الذي قام به رجال الدين الشيعة في نشأة القوى والحركات السياسية الشيعية في البحرين والكويت والعربية السعودية، فإن هذا لا يشير إلى موقف واحد لهذه القوى من «ولاية الفقيه»؛ فهناك قوى تؤمن بنظرية «ولاية الفقيه» العامة وليست المطلقة التي جاء بها الخميني، مثل **جمعية العمل الإسلامي** في البحرين، التي تؤكد «ولاية الفقهاء» وولاية الأمة على الفقهاء لأنهم جاؤوا من الأمة، وقوى لا تعطي أي دور خاص للفقهاء في العمل السياسي وإن كانت تلتزم بمرجعية دينية في مجال السياسة، مثل **جمعية الوفاق الوطني** في البحرين، وهذا على خلاف موقف تيار شيعي عربي يمثّله حزب الله اللبناني، الذي يؤمن بـ «ولاية الفقيه» المطلقة وقيادة الولي الفقيه في إيران، وإن كان هذا لم

يمنعه عملياً من الانخراط في العملية السياسية اللبنانية وفق قواعد وأسس تختلف جذرياً عن مبادئه الأيديولوجية.

٢ ـ إذا كانت القوى الشيعية في البحرين والكويت والعربية السعودية قد تأثرت، بدرجات مختلفة، بنظرية «ولاية الفقيه» حينما قامت الثورة في إيران، فإنها قامت بحركة مراجعة، وبتحوّل عن هذه النظرية خلال السنوات التالية؛ ففي **العربية السعودية**، بدأت الحركة السياسية الشيعية منذ عام ١٩٨٩ تراجع أفكارها التي ظلت تعتنقها أعواماً طويلة؛ فبعد أن كانت ترتبط بالرساليين الطلائع وتؤمن بـ «ولاية الفقيه» المطلقة وتسمّي نفسها **منظمة الثورة الإسلامية**، أخذت تقدم مشروعاً إصلاحياً وطنياً بعيداً عن أيديولوجية «ولاية الفقيه»، وكانت المشاركة الفاعلة من قبل قياديين سابقين في الحركة، في العرائض التي قُدمت إلى الحكم السعودي، مثل عريضة «رؤية لحاضر الوطن ومستقبله» في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، والعريضة الشيعية «**شركاء في الوطن**» في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، ووثيقة الإصلاح الدستوري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، تعبيراً عن واقع التحول الذي لحق بها، حيث أكدت هذه العرائض الانتماء الوطني، وأن العربية السعودية هي الوطن النهائي الذي «لا بديل عنه ولا ولاء لغيره»، كما جاء في عريضة **شركاء في الوطن**.

وعلى **المستوى البحريني**، فإن جمعية الوفاق الوطني الإسلامي، التي تشكلت عام ٢٠٠١ تجاوباً مع المشروع الإصلاحي الذي بدأ عام ١٩٩٩، لا تستند إلى المرجعية السياسية الإيرانية، وهذا ما أشار إليه أمينها العام الشيخ علي سلمان بقوله: «إن شيعة البحرين، لهم رؤيتهم الخاصة، ولهم قرارهم الديني الخاص، ولهم قرارهم المرجعي الخاص، ولذلك فإنهم لا يرتبطون بالسيد خامنئي، المرشد الأعلى الإيراني، كمرجعية سياسية أو كولي فقيه لهم بقدر ما إذا كان هناك مقلدون له، وكذلك لا يرتبطون بأي مرجعية أخرى كارتباط سياسي».

فضلاً عمّا سبق، قام عدد من المثقفين والناشطين الشيعة العرب، ممّن أطلقوا على أنفسهم «**أبناء الشيعة من الجيل الجديد**»، بإصدار بيان مهم في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ تحت عنوان «نحو تصحيح مسار الطائفة الشيعية في الوطن العربي»، رفضوا فيه «ولاية الفقيه» وقالوا «لا نعتقد بما يسمّى ولاية أمر المسلمين أو النيابة عن الإمام المعصوم بأي عنوان، ولاؤنا فقط لأوطاننا وشعوبنا وأمتنا». وأشاروا كذلك إلى رفض «تدخّل الفقهاء ورجال الدين في جميع شؤون الحياة تحت شعار الإسلام دين ودولة»... و«ندعوهم إلى عدم إقحام أنفسهم في شؤون وتخصصات فقهاء العلوم الأخرى كالعلوم السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الحقوقية أو الإدارية».

وقد حمل البيان تواقيع ١١ كاتباً وناشطاً شيعياً من العربية السعودية والكويت والعراق، حيث رفضوا، إضافة إلى نظرية «ولاية الفقيه»، نظام المرجعية والتقليد، أو دفع الخُمس للفقهاء تحديداً.

تنبع أهمية هذا البيان من عدة اعتبارات، هي:

- أنه ينال من هيمنة رجال الدين الشيعة «الفقهاء»، الذين يؤدون دوراً مركزياً في إطار

نظرية «ولاية الفقيه»، لصالح المثقفين والشباب الشيعة الذين يتبنّون فكراً مستقلاً مخالفاً لهذه النظرية. ولعل هذا هو ما يفسر انتقاد عدد من مراجع ورجال الدين الشيعة للبيان ووصفهم له بأنه «فقاعة إعلامية»، أو اتهام موقّعيه بالتحامل على الفقهاء والنقد «الاعتباطي» لـ «ولاية الفقيه».

● كسر هذا البيان محرمات، وأخضع بعض المسلّمات الشيعية للمراجعة، وهذا من شأنه أن يحدث أثراً مهماً في مسار الفكر السياسي الشيعي بشكل عام.

● بعض الذين تبنّوا البيان ووقّعوه من الكتّاب والمفكرين هم أصحاب اجتهادات فكرية في مجال الفكر السياسي الشيعي، وخاصة في ما يتعلق بالإمامة و«ولاية الفقيه»، مثل أحمد الكاتب الذي شكّك في وجود الإمام الغائب أصلاً.

في الوقت الذي تتفق فيه آراء البلدان الثلاثة حول حقيقة أن التشيّع فيها يسبق إنشاء الدولة الحديثة في كلّ منها، فإنها تتباين من حيث أوضاع الشيعة فيها.

٣ ـ إن تفاعل القوى السياسية الشيعية في كلٍّ من البحرين والكويت والعربية السعودية، مع المتغيرات المحيطة خلال السنوات الماضية، يشير إلى أن التيار السياسي الشيعي الرئيسي في البلدان الثلاثة يتجه نحو تغليب البراغماتية السياسية على الأيديولوجيات السياسية ـ المذهبية، وإلى الاندماج في الوطن والمشاركة السياسية، والتماهي مع الحركة المطلبية الوطنية على حساب نزعات الانعزال أو التوجه إلى الخارج.

وهناك أسباب كثيرة تفسر مثل هذه التحولات، لعل أهمها:

أ ـ تراجع الزخم الأيديولوجي لنظرية «ولاية الفقيه» في إيران، في ضوء الانتقادات التي تعرضت لها من قبل بعض المراجع في إيران نفسها ومن مدينة قم، هذا فضلاً على المشاكل والأزمات التي أنتجها تطبيق النظرية في الواقع السياسي الإيراني والانقسامات التي أحدثتها.

ب ـ المشاكل التي واجهت وتواجه هدف تصدير الثورة إلى الخارج، وهو ما أدى إلى تراجعه في أولويات السياسة الإيرانية، استجابة لمقتضيات التعامل مع المتغيرات المحيطة بعد موت الخميني، على الرغم من أن محمود أحمدي نجاد حاول إحياءه منذ أن جاء إلى الرئاسة في إيران عام ٢٠٠٥.

ج ـ رحيل الروّاد الكبار لنظرية «ولاية الفقيه» في المنطقة العربية، وكان أبرزهم السيد محمد الشيرازي، الذي رحل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، وقد ساعد هذا على تحوّل الكثير من القوى الشيعية العربية إلى مراجع لا تؤمن بـ «ولاية الفقيه» المطلقة.

د ـ بروز المراجع الشيعية المعارضة لـ «ولاية الفقيه» بمفهومها الإيراني، وتزايد دورهم، خاصة المرجع الشيعي العراقي آية الله علي السيستاني، الذي ظهر على الساحة العراقية والعربية بقوة بعد سقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣.

هـ ـ رغبة الشيعة العرب في تأكيد وطنيتهم وفي بناء الثقة مع السنّة في البلدان التي يعيشون فيها. في هذا الإطار، فإن بيان «نحو تصحيح مسار الطائفة الشيعية في الوطن العربي» الذي أصدره «أبناء الشيعة من الجيل الجديد»، السابق الإشارة إليه، أكد أن الغرض من المراجعات التي وردت في البيان هو وضع «حجر الأساس لبدء عهد جديد من العلاقة الإيجابية المثمرة بين الشيعة العرب ودولهم الوطنية وإخوانهم المواطنين فيها» و «القضاء على كافة معوقات انسجام الشيعة مع أوطانهم وإخوتهم في الدين والوطن والأمة والإنسانية». وتنبع أهمية ذلك من أن النظام السياسي الذي ظهر في إيران بعد عام ١٩٧٩ تأسيساً على نظرية «ولاية الفقيه»، كرّس في دستوره وهويته السياسية البُعد الطائفي، وحافظ على «ثوابت السياسة القومية للدولة الفارسية».

ثالثاً: أوضاع الشيعة في البحرين والكويت والعربية السعودية

تتأثر نظرة الشيعة في البحرين والكويت والعربية السعودية إلى حكوماتهم ونظرة هذه الحكومات إليهم وتعاملها معهم بالأوضاع الديمغرافية والجغرافية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي يعيشونها. وفي هذا السياق، يمكن القول إن في الوقت الذي تتفق فيه آراء البلدان الثلاثة حول حقيقة أن التشيّع فيها يسبق إنشاء الدولة الحديثة في كل منها، فإنها تتباين من حيث أوضاع الشيعة فيها، حيث يمثّل الشيعة غالبية السكان في البحرين، ونحو ٢٠ بالمئة في الكويت، وما بين ١٥و٢٠ بالمئة في العربية السعودية، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه النِسب تختلف من مصدر إلى آخر. وفي الوقت الذي يشكو الشيعة في البحرين والعربية السعودية تمييزاً اقتصادياً ضدهم، فإن هذه الشكوى غير موجودة في الكويت، التي تشهد اندماج الشيعة بصورة كاملة في نشاط البلد الاقتصادي والتجاري. وعلى المستوى الديني، يتمتع شيعة البحرين بمساحة كبيرة من الحقوق الدينية ـ المذهبية مقارنة بأقرانهم في العربية السعودية وحتى في الكويت، إلا أنهم غير راضين سياسياً مقارنة بالشيعة الكويتيين. وعلى المستوى السياسي، يبدو الشيعة في الكويت الأقل شكوى من وضعهم السياسي، في حين تتصاعد هذه الشكوى بشكل كبير في العربية السعودية التي يعاني الشيعة فيها تهميشاً سياسياً شبه كامل، وكذلك في البحرين التي لا يحصل الشيعة فيها سياسياً على ما يتناسب مع أغلبيتهم العددية. أما على المستوى الجغرافي، فإن الأمر يبدو أكثر تأثيراً من الناحية السياسية في العربية السعودية، نظراً إلى تركز الشيعة في المنطقة الشرقية الغنية بالنفط، في حين إنهم يشتكون من أوضاع اقتصادية سيئة، ومن ثم يتقاطع البُعد الجغرافي مع البُعد المذهبي والبعد الاقتصادي في المسألة الشيعية في البلاد، وهو ما يجعلها أكثر تعقيداً.

عموماً، على الرغم من واقع الاختلاف بين أوضاع الأقليات الشيعية في كلٍّ من البحرين والكويت والعربية السعودية من حيث مستوى المشاركة في السلطة والثروة وحجم التمتع بالحرية المذهبية في ممارسة الطقوس والشعائر، فإنها تشترك جميعها في أمر أساسي هو الإحساس بالغبن، مع تباين درجاته ومستوياته. وعلى الرغم من تباين مستويات انفتاح النظم الحاكمة على الشيعة في البلدان الثلاث وطبيعة نظرتها إليهم وإلى دورهم، فإنها تشترك جميعها

أيضاً في وجود نوع من التوجس تجاه توجهات ومطالب بعض التيارات الشيعية وطبيعة روابطها الخارجية، خاصة مع إيران، وإن اختلفت درجات هذا التوجس من دولة إلى أخرى.

رابعاً: أنماط التعامل مع الشيعة قبل عام ٢٠٠٣

لا يمكن فهم أساليب تعامل نظم الحكم في البلدان الثلاثة مع مطالب الشيعة فيها بعد عام ٢٠٠٣، وطبيعة هذه المطالب وآليات التعبير عنها، بدون التعرّف إلى أبعاد وجوانب العلاقة بين الطرفين قبل هذا التاريخ. في هذا السياق، يمكن الإشارة إلى ثلاثة أنماط أو سياسات:

١ ـ **نمط القمع والانفتاح الحذر**، وتمثّله البحرين، حيث ينقسم إلى مرحلتين فرعيتين، **الأولى** مرحلة التهميش والقمع، وقد امتدت منذ سيطرة آل خليفة على البحرين عام ١٧٨٢ إلى بداية انطلاق المشروع الإصلاحي الذي قاده العاهل البحريني الملك حمد بن عيسى آل خليفة بدءاً من عام ١٩٩٩، وقد كان للطريقة التي سيطر من خلالها آل خليفة على الجزر البحرينية دور أساسي في تشكيل أسلوب تعاملهم مع الشيعة بها؛ فبالنظر إلى أن سيطرتهم جاءت عن طريق التغلب، فقد اعتبروا البلد غنيمة يحق لهم، بمنطق «حق المنتصر»، التصرف في أرضها وأهلها كيفما يريدون. وكانت الثورة الإيرانية من أبرز العوامل التي أثرت في طريقة تعامل الحكم مع الشيعة خلال هذه المرحلة. فعلى الرغم من أن تأثير هذه الثورة في بلدان الخليج العربية كان تأثيراً عاماً، فإنه كان أكثر بروزاً في البحرين، لعدة أسباب أهمها أن:

ـ أغلبية السكان من الشيعة؛ فالبحرين هو البلد العربي الثاني، بعد العراق، الذي يسكنه أغلبية شيعية، ولهذا فقد كان اهتمام الثورة الإيرانية به أكبر.

ـ لإيران أطماع في البحرين تاريخياً، عبّر عنها الشاه عام ١٩٧١ كما سبقت الإشارة، وهذا كان له معناه المهم في إطار توجه الهيمنة الإقليمي للثورة الإيرانية، خاصة أن بعض قادة الثورة أعادوا إحياء هذه الأطماع التاريخية، وأطلق بعضهم على البحرين اسم المحافظة الرابعة عشرة، وطالب حكومة البحرين بإقامة نظام إسلامي مماثل لما هو قائم في إيران.

ـ الثورة الإيرانية جاءت بعد أعوام قليلة من حل المجلس الوطني في البحرين عام ١٩٧٥، وهذا معناه أنها قامت عندما كانت علاقات الشيعة بالسلطة في البحرين سيئة ومتوترة، وهذا ساهم في تفاعلهم مع الثورة.

ـ في إطار الصراع الذي دار بين إيران الثورة والعربية السعودية، كانت البحرين المنطقة «الرخوة» التي دار فيها جانب مهم من هذا الصراع.

وبشكل عام، فإن الثورة الإيرانية أدت إلى بروز تيار ثوري شيعي في البحرين طالب بإطاحة آل خليفة، وهذا أفضى إلى تشدد مقابل من قبل النظام في التعامل مع الشيعة، سواء من خلال استخدام القوة أو من خلال الانحياز إلى السنّة، أو طلب الدعم من البلدان العربية السنّية.

المرحلة الثانية هي مرحلة **الانفتاح الحذر**، وقد بدأت مع بداية التسعينيات، وأقدم خلالها النظام الحاكم في البحرين، تأثراً بمتغيرات مختلفة، بعضها داخلي وبعضها الآخر

خارجي، مثل تراجع أسعار النفط وانتهاء الحرب بين العراق وإيران وحرب الخليج الثانية، على العديد من الخطوات الانفتاحية الحذرة التي تدرجت حتى وصلت إلى المشروع الإصلاحي بداية من عام ١٩٩٩. ويبرز في هذا السياق بشكل خاص مجلس الشورى الاستشاري الذي أنشئ عام ١٩٩٢ لكنه لم يلبِّ طموحات الشيعة، فكان الصدام العنيف بينهم وبين الحكم خلال فترة التسعينيات. وحينما جاء المشروع الإصلاحي، أيده التيار الرئيسي بين الشيعة، وتمت الموافقة على الميثاق الوطني، إلا أن الدستور كان سبباً في افتراقهم عن هذا المشروع لأنهم رأوا فيه انقلاباً على دستور ١٩٧٣ الذي كانوا يريدون إحياءه، ونتيجة لذلك قاطع التيار الشيعي الرئيسي انتخابات عام ٢٠٠٢ البرلمانية.

وهناك ثلاثة عوامل يمكن أن تفسر الخلاف بين الشيعة والحكم حول المشروع الإصلاحي على الرغم من أنهم، أي الشيعة، أيدوه في البداية، كما سبقت الإشارة، وهي:

تنامت مطالب الشيعة السياسية والاقتصادية والثقافية في البلدان الثلاثة بعد عام ٢٠٠٣ تأثّراً بمجموعة من العوامل، بعضها داخلي، وبعضها خارجي.

ـ يرى البعض أن الأمير كان يستهدف عند إعلانه مشروعه الإصلاحي تغييراً محدوداً لا ينال من جوهر سيطرته أو سيطرة آل خليفة على السلطة، ويحقق هدفين: **الأول** تخفيف حدة التوتر ونزع فتيل المواجهة مع الشيعة، و**الثاني** بناء شرعية قوية له في الشارع البحريني في مواجهة عمّه رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة. وهذا هو الذي أوجد الفجوة بين رؤية الأمير ومطالب المعارضة.

ـ كان تراجع الأمير عن وعوده للمعارضة الشيعية بخصوص الدستور، نتيجة لطبيعة الخلاف داخل أُسرة آل خليفة الحاكمة حول مشروع الإصلاح، ومعارضة جناح فيها للعملية الإصلاحية، كما سبقت الإشارة.

ـ كان للعامل الإقليمي دوره في وضع سقف لمشروع الإصلاح في البحرين، وهنا يبرز دور العربية السعودية التي رأت في مشروع الإصلاح خطراً عليها لجهة مواقف الشيعة وطموحاتهم في المنطقة الشرقية.

٢ ـ **نمط الاحتواء والمشاركة**، وتمثّله الكويت. في هذا السياق، كان لعلاقة التحالف بين السلطة والشيعة، وقد استمرت بعد الاستقلال وحتى الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، دور أساسي في صوغ سياسة نظام الحكم تجاههم، حيث أدى ذلك إلى إتاحة الفرصة للشيعة للمشاركة السياسية والاقتصادية في البلاد بشكل كبير. ومثلما كانت الثورة الإيرانية حدثاً فارقاً في تشكيل العلاقة بين الشيعة والحكم في البحرين، كما سبقت الإشارة، فإنها كانت كذلك في الكويت. ولعل من الإشارات المهمة في هذا الصدد أنه قد تم بعد انتصار الثورة في إيران تشكيل وفد من رجال الدين والزعماء الشيعة للتوجه إلى طهران لتهنئة الخميني، وجرى حينذاك استبعاد الزعامات السنّية من الوفد، على الرغم من مواقف بعضهم المؤيدة للثورة.

وعلى الرغم من أن شيعة الكويت لم يكونوا عند قيام الثورة في إيران مستبعَدين أو مهمَّشين أو مضطهَدين مثل نظرائهم في العربية السعودية والبحرين، فإنهم انجذبوا إليها وتأثروا بتوجهاتها، وهذا يعود إلى عاملين: **العامل الأول** هو أن شيعة الكويت كانوا محل شك من قبل التيار القومي في انتمائهم العربي، نظراً إلى كثرة الأصل الفارسي فيهم، ومن ثم فإنهم رأوا في انتصار الثورة الإيرانية الدينية بمنزلة ضربة للتيار القومي الذي كان يترنح أصلاً بعد هزيمة ١٩٦٧. **العامل الثاني** يتمثّل في موقف الحكومة الكويتية من الثورة، حيث وقفت ضدها وساندت في ما بعد العراق بقوة في حربه معها.

وبشكل عام أدت الثورة الإيرانية إلى تحوّل الشيعة من التحالف مع النظام إلى معارضته، والاتجاه إلى ممارسة العنف. وفي هذا الإطار، شهدت الساحة الكويتية خلال الثمانينيات موجات من أعمال العنف التي اتهمت عناصر شيعية بالوقوف وراءها، وأثرت في الاستقرار، حيث وصلت إلى حد محاولة اغتيال الأمير في عام ١٩٨٥.

ومثلما كانت الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩ نقطة تحوّل في علاقة الشيعة في الكويت بالسلطة الحاكمة من ناحية، وبالسنّة من ناحية أخرى، فإن الاحتلال العراقي للكويت في عام ١٩٩٠ كان منعطفاً مهماً في هذه العلاقة؛ فنظراً إلى أن الشيعة أقل غنى وأقل توجهاً إلى الغرب، فإنهم كانوا يمثّلون نحو نصف سكان الكويت إبان الغزو الذي تم في فصل الصيف، أي في الوقت الذي يسافر فيه الكويتيون عادة إلى الخارج هرباً من الحر، ولهذا فقد كان لهم دور كبير في مقاومة الغزو الذي سقط فيه عدد كبير منهم، وأظهروا وطنية كبيرة في الدفاع عن بلدهم ضد الاحتلال، الأمر الذي أزال الشكوك تجاههم، وأعاد دمجهم في الحياة العامة. ومن ثم، عاد الشيعة مرة أخرى إلى وضعهم الذي كانوا عليه قبل عام ١٩٧٩. ولعل العامل الذي عزز التقارب بين الشيعة والنظام في الكويت خلال هذه الفترة هو أن العلاقات الكويتية ـ الإيرانية تحسنت في ضوء موقف إيران المعارض للغزو، وغياب قائد الثورة الإيرانية الخميني، وتولّي هاشمي رافسنجاني منصب الرئاسة، حيث أعطى أهمية كبيرة للعلاقات مع الدول المجاورة، وتراجعت في أجندته أولوية تصدير الثورة إلى الخارج.

٣ ـ نمط الإقصاء والتهميش، وتمثّله العربية السعودية، وضمنه مراحل عدة:

ـ مرحلة التعايش القسري، وتمتد من تاريخ دخول آل سعود المنطقة الشرقية الشيعية عام ١٩١٣ إلى تاريخ ظهور حركة الإصلاح الشيعية في السعودية عام ١٩٧٥. فبعد سيطرة آل سعود على المنطقة الشرقية الشيعية، عانى الشيعة اضطهاد الوهّابيين لهم، لكن هذا لم يؤد بهم إلى التمرد العلني أو الثورة على السلطة، وإنما اتجهوا إلى التأقلم القسري مع الوضع، والتعايش معه، ومحاولة تكييفه من الناحية الدينية، حيث برر رجال الدين الشيعة، الذين كانوا يدركون عاقبة المواجهة مع الدولة أو مع الوهّابية، تبنّي الهدوء والتأقلم مع الأوضاع «الظالمة» بأن المذهب الشيعي تاريخياً يمنعهم من التدخل في الشؤون السياسية.

ـ مرحلة التحول من المهادنة إلى المواجهة، وقد ارتبط هذا التحول أساساً بالثورة الإيرانية وموقفها من الحكم في العربية السعودية وبلدان الخليج الأخرى. في هذا السياق،

عمّقت الثورة من توجهات المعارضة الشيعية في شرق العربية السعودية، التي كانت إرهاصاتها قد بدأت قبل ذلك بأعوام، حيث أعاد الزعيم الشيعي السعودي الشيخ حسن الصفار تسمية حركة الإصلاح الشيعية باسم «**منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية**»، وبدأ يصدر من خلال المنظمة نشرة شهرية بعنوان **الثورة الإسلامية**. وإضافة إلى هذه المنظمة، أسس عدد من رجال الدين الشيعة «حزب الله السعودي» في عام ١٩٨٧، ويطلق عليه اسم «**حزب الله ـ الحجاز**»، وعُرف أتباعه بـ «**أنصار خط الإمام**» نسبة إلى الإمام الخميني، وقد ارتبط الحزب بإيران منذ إنشائه، حيث ساهمت طهران في تدريبه وإمداده بالموارد المالية، ويُتهم بالوقوف وراء العديد من العمليات الإرهابية وأعمال العنف في العربية السعودية. وأدى اندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية عام ١٩٨٠، ووقوف العربية السعودية إلى جانب العراق، وعداؤها للثورة الإيرانية، إلى التأثير السلبي في علاقاتها بالشيعة وعلاقة الشيعة بها، خاصة مع محاولات إيران إفساد موسم الحج في عامي ١٩٨٧ و١٩٨٩.

ـ مرحلة التراجع عن العمل الثوري، حيث أدركت المعارضة الشيعية في نهاية الثمانينيات أن مجابهة النظام لم تسفر عن شيء، ولم تؤد إلى أية نتائج ملموسة بالنسبة إلى الشيعة، واعترفت بأن العوامل الديمغرافية لا تمكّن الشيعة من القيام بثورة ناجحة ضد الحكم، وأن مهما يكن نموذج إيران ملهماً، فإنه لم يكن ذا أهمية، لأن العنف لم يحقق أي تنازلات بشأن القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الخاصة بشيعة العربية السعودية. فضلاً على ذلك، أقنع انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية في عام ١٩٨٨ والضعف الذي لحق بالثورة الإيرانية في أثرها، الشيعة في العربية السعودية، وفي جميع بلدان الخليج المجاورة، بأن ليس في مقدور إيران «تحرير» شيعة المنطقة أو القيام بدور المدافع عنهم، هذا إضافة إلى أن رغبة الشيعة في ترويج قضيتهم في الغرب دفعتهم إلى الابتعاد عن منطلقات الثورة الإيرانية.

ولم يكن التغير في موقف الشيعة السبب الوحيد الذي ساهم في التهدئة والحوار، ثم الاتفاق بينهم وبين النظام، وإنما هناك أيضاً التحول في موقف الحكومة منهم، من المواجهة إلى محاولة التفاهم والاحتواء. ومن الواضح أن توجهات ولي العهد السعودي حينذاك عبد الله بن عبد العزيز قامت بدور مهم في الانفتاح على الشيعة، إذ كان ولي العهد من المشجعين على هذا الانفتاح والدافعين إليه.

خامساً: تنامي مطالب الشيعة بعد عام ٢٠٠٣

تنامت مطالب الشيعة السياسية والاقتصادية والثقافية في كلٍّ من البحرين والكويت والعربية السعودية بعد عام ٢٠٠٣، تأثراً بمجموعة من العوامل، بعضها داخلي، وبعضها خارجي.

على المستوى الداخلي، يمكن الإشارة إلى عاملين:

الأول هو المشاكل التي تواجهها الأقليات الشيعية في البلدان الثلاثة، حيث إن إحساسها بالتمييز ضدها في الداخل كان أحد العوامل المهمة التي دفعتها إلى التفاعل مع التطورات

الإيجابية لأوضاع الشيعة في العراق والمنطقة بشكل عام بعد عام ٢٠٠٣، ومن ثم زيادة طموحاتهم نحو وضع سياسي واقتصادي واجتماعي أفضل.

الثاني هو مشاكل نظم الحكم في البلدان الثلاثة، وبحثها عن تعزيز شرعيتها، وذلك في مواجهة المشروع الأمريكي لدمقرطة الشرق الأوسط في عهد بوش الابن، وشعار الفوضى الخلّاقة الذي رفعته وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندوليزا رايس في وجه نظم الحكم في المنطقة. وفي هذا السياق سعت هذه النظم إلى التجاوب النسبي مع مطالب التغيير والإصلاح الداخلية، ومنها مطالب الشيعة من أجل تخفيف الضغوط التي تعرضت لها.

وعلى المستوى الخارجي، يمكن الإشارة إلى خمسة عوامل، **الأول** هو التمكين السياسي للشيعة في العراق؛ **الثاني** سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة ما يتعلق منها بمشروع دمقرطة الشرق الأوسط وتهيئة البيئة الإقليمية لصعود الشيعية من خلال إطاحة نظام طالبان السنّي في أفغانستان وإسقاط صدام حسين في العراق، فضلاً على تكريس معادلة طائفية للصراع في الشرق الأوسط؛ **الثالث** توجهات إيران السياسية وتصاعد نفوذها الإقليمي، حيث تم إحياء البُعد الديني ـ المذهبي في سياسة إيران الخارجية، خاصة مع مجيء أحمدي نجاد إلى منصب الرئاسة بتوجهاته الدينية الراديكالية في عام ٢٠٠٥. وقد تزايدت مظاهر التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية للبلدان الخليجية المجاورة، فضلاً على الحديث عن حملة إيرانية لنشر التشيع في المنطقة العربية، وتطورات البرنامج النووي الإيراني؛ **الرابع** الصعود الإقليمي للشيعة بشكل عام. وفي هذا السياق، تحدث باحث أمريكي من أصل إيراني عن «صعود الشيعة» في منطقة الشرق الأوسط؛ **الخامس** ثورة الاتصالات والمعلومات التي أتاحت للشيعة في البلدان الثلاثة فرصة كبيرة للتعبير عن مواقفهم ومطالبهم وإيصالها إلى خارج الحدود، بعيداً عن رقابة الحكومات وأدوات المنع.

ومن بين العوامل السابقة، أدى التمكين السياسي للشيعة في العراق الدور الأبرز، لعدد من الأسباب لعل أهمها:

ـ التحول الذي تم لصالح الشيعة في العراق هو في بلد عربي كان محكوماً بنظام محسوب على السنّة في ظل أغلبية شيعية تتعرض لمظاهر من الاضطهاد والتضييق. وهذا ما أثار طموحات الشيعة في البلدان المجاورة، خاصة شيعة البحرين الذين يمثّلون الأغلبية في حين تحكمهم أقلية سنّية، في وضع يمثّل، وفق البعض، «**نسخة كربونية**» من الوضع الذي كان عليه العراق قبل عام ٢٠٠٣.

ـ إتيان الثورة الإيرانية بنظرية في الحكم لا يتبنّاها كثير من الشيعة العرب، وهي نظرية «**ولاية الفقيه**». أما تمكين الشيعة في العراق، فقد تم من خلال الانتخابات، وهي أسلوب مقبول ومطلوب من قِبَل الشيعة العرب وفق قاعدة «**صوت واحد لناخب واحد**»، التي يرون فيها طريقاً لحصولهم على حقهم في السلطة بما يتفق مع حجمهم العددي في البلدان التي هم فيها. كما أن المرجع الشيعي العراقي الأعلى آية الله علي السيستاني، الذي برز بقوة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، هو من المعارضين لنظرية «ولاية الفقيه» المطلقة كما جاء بها الخميني في إيران، ويؤمن

بدلاً من ذلك بـ «ولاية الفقيه الجزئية» التي تنطبق على المسائل الدينية من دون السياسية.

ـ جابه الغرب الثورة الإيرانية بعداء شديد منذ قيامها، ومن ثم كانت هناك حاجة إلى بلدان المنطقة في المساعدة في مخطط إجهاضها وإفشالها، وهذا أثّر في قدرتها على التأثير في الدول المجاورة، خاصة مع اندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية التي وضعت الشيعة العرب بشكل عام، والعراقيين بشكل خاص، في اختبار وطني صعب ومعقد. بعكس التحول الذي لحق بوضع الشيعة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وهو ما تم برعاية أمريكية وضمن مشروع أمريكي لدمقرطة الشرق الأوسط وتغييره، سعت واشنطن إلى تعميمه من خلال ممارسة ضغوط شديدة على بلدان الخليج والبلدان العربية الأخرى.

على الرغم من تنامي مطالب الشيعة في البلدان الثلاثة بعد عام ٢٠٠٣، فإن التيار الرئيسي بينهم اتخذ الأسلوب السلمي طريقاً رئيسياً لطرح هذه المطالب.

ـ جاء التحول في العراق والاهتمام الدولي بمشاكل الأقليات، العرقية والدينية والمذهبية، يتصاعد، في حين لم يكن هذا الاهتمام موجوداً بهذا الزخم حينما قامت الثورة الإيرانية.

ـ التمكين السياسي الشيعي الذي حدث بعد عام ٢٠٠٣، تم في بلد عربي كبير وأساسي في معادلة الأمن والتوازن في منطقة الخليج بوجه خاص والمنطقة العربية بوجه عام، هو العراق، على عكس الثورة الإيرانية التي كانت في دولة غير عربية تتبنّى القومية الفارسية، ومن ثم سهلت مواجهتها وإجهاض ثورتها واعتبارها خطراً فارسياً يتهدد «البوابة الشرقية للأمن القومي العربي».

ـ يضاف إلى ما سبق أن العراق يضم أكبر كتلة بشرية شيعية في الوطن العربي، فضلاً على أنه يضم الأماكن المقدسة التي «يحج» إليها الشيعة في العالم كله، مثل النجف وكربلاء، ويرتبط بحوادث فارقة في التاريخ الشيعي. ونظراً إلى عدم وجود مرجع شيعي في بلدان الخليج المجاورة للعراق، حيث إن رجال الدين الكبار فيها هم في الأصل وكلاء للمراجع المقيمين في النجف أو كربلاء أو قم أو بيروت، فإن بروز النجف بقوة بعد إطاحة صدام حسين جعل كثيراً من الشيعة الخليجيين منجذبين إليه.

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى ملاحظتين:

الملاحظة الأولى هي أن على الرغم من تنامي مطالب الشيعة في البلدان الثلاثة بعد عام ٢٠٠٣، فإن التيار الرئيسي بينهم اتخذ الأسلوب السلمي طريقاً رئيسياً لطرح هذه المطالب، عدا بعض القوى الصغيرة التي لا تؤثر في الاتجاه العام. وهذا على عكس ما حدث بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، حينما اتجه الشيعة العرب إلى تبنّي أساليب عنيفة في العلاقة مع نظم الحكم في بلادهم. وهذا لم يأت من فراغ، وإنما من استقراء تجارب المواجهة مع الحكم في الماضي، خاصة فيما بعد عام ١٩٧٩، وإدراك موضوعي لنتائجها السلبية، أي أن الكفاح السلمي أصبح «**خياراً استراتيجياً**» للتيار السياسي الرئيسي بين

الشيعة في البلدان الثلاثة، وهذا يفتح المجال لتعزيز الثقة بين الشيعة والنظم الحاكمة.

الملاحظة الثانية هي أن في الوقت الذي جاءت غالبية المطالب الشيعية في البحرين والكويت والعربية السعودية بعد عام ٢٠٠٣ ضمن الإطار المطلبي العام، فإن بعضها الآخر اكتسب طابعاً مذهبياً طائفياً، وهذا أدى إلى ثلاث نتائج خطيرة: **أولاها** إثارة التوترات الطائفية في المجتمع، **وثانيتها** استغلال السلطة للطابع المذهبي لهذه المطالب من أجل إجهاضها وكسب تأييد السنّة أو السلفيين منهم في مواجهتها، **وثالثتها** الإساءة إلى الحركة العامة المطالبة بالإصلاح والنيل من قدرتها على التأثير.

سادساً: تعامل نظم الحكم مع تنامي مطالب الشيعة

وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى عدة أمور أساسية، أهمها:

١ ـ تأثَّر تعامل نظم الحكم مع الأقليات الشيعية في البلدان الثلاثة بعد عام ٢٠٠٣ بالعديد من العوامل الداخلية، مثل وضع هذه الأقليات الجغرافي والديمغرافي، ومدى التوافق أو الصراع داخل القيادة حول الموقف منها، وطبيعة مطالبها وطريقة تعبيرها عنها، إضافة إلى موقف التيار السنّي السلفي منها، والعوامل الخارجية، مثل طبيعة العلاقة مع إيران، والتطورات الإيجابية لصالح الشيعة في العراق والمنطقة، ومستوى الضغط الدولي من أجل الإصلاح.

٢ ـ تأثّراً بالعوامل السابقة، قدمت البلدان الثلاثة، في تعاملها مع تنامي مطالب الشيعة بعد عام ٢٠٠٣، ثلاثة أنماط:

نمط المشاركة المقيدة، ومثّلته البحرين وانطوى على جانبين، **أحدهما** التجاوب النسبي مع المطالب من خلال العديد من الخطوات والإجراءات الانفتاحية، **والآخر** هو الاحتواء والتكبيل عبر تدابير هدفت إلى منع الشيعة من السيطرة على المشهد السياسي، استثماراً لأغلبيتهم العددية، وهذا أدى إلى أزمة للتيار الشيعي المعتدل.

نمط المشاركة في ظل توترات طائفية، ومثّلته الكويت، حيث أقدمت الحكومة على العديد من الخطوات الإيجابية في التعامل مع الشيعة بعد عام ٢٠٠٣، ولكن تصاعد وتيرة مطالبهم وانفتاح السلطة عليهم أديا إلى إثارة بعض الاحتقان الطائفي في المجتمع، خاصة مع تحفّظ التيار السلفي السنّي على بعض هذه المطالب، وهذا انعكس على تعامل السلطة مع الشيعة وموقفها منهم.

نمط الانفتاح الحذر، ومثّلته العربية السعودية، التي أقدمت على بعض الخطوات الانفتاحية في التعامل مع الشيعة لديها، لكنها كانت خطوات حذرة بالنظر إلى موقف التيار الوهّابي السلبي منهم من ناحية، والتوترات مع إيران من ناحية أخرى، وهو ما عرّض المسار الانفتاحي تجاههم لانتكاسة.

٣ ـ أدت العوامل الخارجية، الإقليمية والدولية، الدور الأكبر والأهم في تقرير ملامح تعامل نظم الحكم في البحرين والكويت والعربية السعودية، مع سكانها الشيعة بعد عام

٢٠٠٣، في ما جاءت العوامل الداخلية في مرتبة ثانية من حيث التأثير، وهذا هو أحد الجوانب الخطيرة لأزمة إدارة التعددية المذهبية في هذه الدول، وفي المنطقة العربية بشكل عام.

٤ ـ هناك علاقة مباشرة بين مدى تجاوب السلطة مع مطالب الأقليات الشيعية وواقع التوازن بين جناح الاعتدال والتشدد داخل هذه الأقليات؛ فكلما انفتحت السلطة على هذه المطالب وتفاعلت إيجابياً معها، كان ذلك دعماً لتيار الاعتدال، وكلما تراجع هذا الانفتاح كان ذلك دعماً لتيار التشدد والراديكالية، وهذا يبدو واضحاً في البحرين والعربية السعودية بشكل خاص بعد عام ٢٠٠٣.

٥ ـ هناك فجوة كبيرة بين فهم السلطة للإصلاح في البلدان الثلاثة وفهم الشيعة له؛ إذ يرى الشيعة أن أي إصلاح حقيقي يجب أن يمنحهم حقوقهم المذهبية والسياسية والاقتصادية بما يتفق مع حجمهم العددي في المجتمع، فيما تعتبر السلطة ذلك بمنزلة تهديد جدّي لها كما في البحرين (الشيعة هم الأغلبية)، أو تهديد لشرعيتها كما في العربية السعودية (أحد مصادر شرعية النظام هناك تحالفه مع الوهّابية السلفية المعادية للشيعة بقوة)، أو تهديد للاستقرار في المجتمع كما في الكويت (السلفيون وقفوا بشدة في مواجهة مطالب الشيعة بعد عام ٢٠٠٣ ممّا أوجد بعض التوترات الطائفية).

٦ ـ في المقارنة بين الأساليب التي استخدمتها نظم الحكم في البحرين والكويت والعربية السعودية في التعامل مع مطالب الشيعة بها قبل عام ٢٠٠٣ وبعده، يمكن القول إن هذه النظم، بشكل عام، تدور في دائرة مفرغة من تكرار الأساليب ذاتها بدون تطوير، على الرغم من التحولات الضخمة الكبيرة التي جرت على المستويين الداخلي والخارجي.

٧ ـ أدى التباين في طبيعة نظم الحكم، واختلاف أوضاع الأقليات الشيعية الديمغرافية والتاريخية والجغرافية، إلى تنوع أساليب الاستجابة لمطالب هذه الأقليات في البلدان الثلاثة؛ فبالنظر إلى تاريخ التوتر بين الشيعة والحكم في البحرين وأغلبيتهم العددية، كان الهدف الأساسي للحكم هناك في مواجهة تصاعد مطالب الشيعة هو إبطال المفعول السياسي للأغلبية العددية، ومنعهم من السيطرة على السلطة من خلالها. أما في الكويت، فإن النظام السياسي المنفتح، وتاريخ التحالف بينه وبين الشيعة ومشاركتهم في السلطة والثروة منذ قيام الدولة، فضلاً على حجمهم العددي الصغير والعلاقة المتوترة بين الحكم والتيار السياسي السنّي، كل ذلك عوامل منعت النظام الحاكم من النظر إلى مطالب الشيعة على أنها تهديد له، وإن كانت قد رأت فيها تهديداً لحالة الاستقرار والتعايش الطائفي في المجتمع، خاصة حينما دخل العامل الإيراني في المعادلة، وبرزت المطالب ذات الطابع المذهبي التي أثارت السلفيين السنّة، ولهذا عملت السلطة على منع التصاعد في مطالب الشيعة من أن ينال من العلاقات المذهبية في المجتمع، ومنع إيران من محاولة استخدام هذه المطالب لصالحها.

أما في العربية السعودية، فنظراً إلى قوة التيار السلفي الوهّابي على المستويين الاجتماعي والسياسي، ووجود الشيعة في منطقة جغرافية مهمة اقتصادياً باعتبارها منبعاً للنفط، وعلاقة التحالف بين النظام والوهّابية، وطبيعة النظام السعودي باعتباره نظاماً تقليدياً

منغلقاً من الناحية السياسية، فقد أثارت مطالب الشيعة بعد عام ٢٠٠٣ جدلاً كبيراً على الساحة السعودية، بين الذين نظروا إليها كخطر يجب مواجهته، سواء في السلطة أو في المؤسسة الوهّابية، والذين عملوا على التفاعل معها ومحاولة احتوائها، سواء في السلطة أو في المؤسسة الدينية أيضاً.

٨ ـ مشكلة الأقليات الشيعية في الكويت والعربية السعودية ونمط التعاطي مع الشيعة في البحرين تمثّل جزءاً من مشكلة عامة هي مشكلة «**المواطنة**» في هذه الدول؛ فالتمييز المذهبي هو أحد عناصر ما يمكن تسميته «**أزمة المواطنة**» التي تنطوي على الكثير من العناصر والتجليات، إلا أنه أكثر هذه العناصر خطورة وتعقيداً لأنه يتصل باستقرار هذه الدول ووحدتها الإقليمية والتعايش بين أبنائها.

سابعاً: نحو بلورة رؤية متكاملة للتعامل مع الأقليات الشيعية

من أجل حل «العقدة الشيعية» في البلدان الثلاثة، وتحقيق التعايش الداخلي، والحفاظ على الاستقرار السياسي والمجتمعي، وتحصين مجتمعاتها ضد أي تدخل خارجي عبر «الجسر الشيعي»، هناك أمور كثيرة مطلوبة، لا من نظم الحكم فقط، وإنما من الأقليات الشيعية أيضاً.

فعلى **مستوى السلطة**، هناك حاجة إلى منهج لإدارة التعددية المذهبية يقوم على أسس عدة، لعل أهمها ما يأتي:

١ ـ تعزيز مبدأ المواطنة الذي يعلو فوق جميع اعتبارات وفوارق الدين أو المذهب أو العرق، ويتساوى في ظلّه المواطنون في توزيع الثروة والسلطة. فأحد أخطر مشاكل الدولة العربية الحديثة بعد الاستقلال، خاصة في منطقة الخليج، هو الاهتمام ببناء الهياكل والمؤسسات وليس بناء الأمم المترابطة التي يشترك أبناؤها في الانتماء إلى وطن واحد، ولذلك ما إن تنهار هذه المؤسسات أو يتم تهديدها، حتى يتضح غياب الأمة التي تتأسس على المواطنة، كما حدث في العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، حيث أدى انهيار مؤسسات الدولة إلى ظهور الانقسامات الطائفية والدينية والعرقية العميقة بين العراقيين، بحيث بدا العراق أجزاء متفرقة لا دولة واحدة.

ولا شك في أن الشيعي البحريني أو الكويتي أو السعودي، الذي يتمتع بحقوق المواطنة ويحس بأنه مواطن كامل، لن يسعى إلى طلب مساعدة الخارج لتحسين وضعه، بل سيكون لبنة قوية في حائط الصد، في مواجهة أية محاولات خارجية للتدخل في الشؤون الداخلية. ولعل ما يؤكد أهمية المواطنة باعتبارها الأساس الجوهري لسلامة واستقرار مجتمعات البلدان الثلاثة محل الدراسة، وغيرها من المجتمعات العربية ذات التعددية المجتمعية، أن تجارب «الديمقراطية التوافقية الإثنية» على الساحة العربية، سواء في لبنان أو السودان أو العراق بعد ٢٠٠٣، لم تحقق الاستقرار ولم تخلق نظماً سياسية فاعلة، فضلاً على أنها هددت الدولة الوطنية. وفي هذا السياق، أشار تقرير **حال الأمة العربية ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨**، الصادر عن

مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت عام ٢٠٠٨، إلى إن التوافقية الطائفية أثبتت عدم قدرتها على تقديم حل لمشاكل التنوع الإثني في المجتمعات العربية المتعددة، بل إنها ساهمت في زيادة الحواجز النفسية بين الإثنيات المختلفة، وعززت مشاعر عدم الثقة المتبادلة بين أطرافها. ولذلك، طرح التقرير بديلاً من الديمقراطية التوافقية الطائفية هو **الديمقراطية التكاملية**، التي تقوم على أسس عدة، أهمها: المواطنة، والحياد الطائفي في صنع السياسات العامة، وإيجاد مؤسسات عابرة للطائفية والإثنية، وتشكيل نظام انتخابي يسمح بالتصويت السياسي وليس الطائفي، وغيرها من الأسس الأخرى التي تدعم بناء أمة قوية متماسكة.

لا بدّ من فصل الصراع السياسي الإقليمي عن التعامل مع مختلف فئات الشعب في البلدان الثلاثة، وعدم استغلال التعددية المذهبية لتحقيق مكاسب خاصة.

٢ ـ البعد عن استغلال التعددية المذهبية لتحقيق مكاسب خاصة؛ فإذا كان «اللعب» على ثنائية الشيعة ـ السنّة يحقق مكاسب قصيرة المدى لبعض نظم الحكم، تتمثّل في امتلاك أوراق للضغط على الطرفين وإشغالهما بالصراع الثنائي عنها وعن مطالبتها بالمزيد من الحقوق والإصلاحات، وإذا كان رفع «الفزّاعة الشيعية» يضمن لنظم الحكم السنّية التأييد من قبل السلفيين السنّة ويتيح لها تصوير مطالب الشيعة على أنها خطر يتهدد الوطن، فإن هذه السياسة تؤدي، على المدى البعيد، إلى تهديد جدي وخطير لأمن واستقرار مجتمعاتها والوحدة الوطنية فيها، خاصة إذا خرج الصراع الطائفي عن السيطرة، وانفجر في وجه السلطة والمجتمع والمنطقة كلها، أو إذا انزلق التوتر بين النظام والشيعة إلى مواجهة دموية، كما حدث في البحرين في التسعينيات.

٣ ـ الكف عن الوقوع في منزلق التشكيك في وطنية الشيعة أو في ولائهم لأوطانهم، كما يفعل بعض الجهات، لأن هذا يشعرهم دائماً بنقص وطنيتهم، بما يعوق اندماجهم في المجتمع من ناحية، ويسهم في توجههم إلى الخارج طلباً للدعم والحماية من جانب آخر، وهذا ما تستغله جهات خارجية، خاصة إيران، لجذبهم إليها وتعميق ارتباطهم بها.

٤ ـ إدراك أن الانتماءات الطائفية والمذهبية واقع لا يمكن تجاهله أو الفكاك منه، لكنه ليس واقعاً سلبياً إذا ما تمت إدارته بشكل سليم؛ إذ يمثّل التنوع المذهبي أو الديني أو العرقي أو الثقافي في أي مجتمع مصدراً لثرائه إذا ما توافرت الأسس الكفيلة بتحقيق التعايش بين المكونات المختلفة فيه، بعيداً عن توجهات التمييز أو الإقصاء أو التخوين أو التكفير.

٥ ـ التفريق بين الولاء والتقليد، والولاء للوطن والولاء للنظام؛ حيث إن تشكيك البعض في ولاء الشيعة في البحرين والكويت والعربية السعودية، بسبب تقليد بعضهم مراجع شيعية خارج الحدود، ينطوي على فهم خاطئ لطبيعة العلاقة بين المرجع والمقلد، وهي علاقة ذات بُعد مذهبي عقائدي وليس سياسياً في غالب الأحيان. فضلاً على ذلك، فإن الشيعة في هذه البلدان لا يقلدون مرجعاً واحداً، وإنما يقلدون مراجع مختلفة، في إيران والعراق ولبنان، وإن في إيران

نفسها الكثير من مراجع التقليد التي تختلف مع بعضها البعض في أمور كثيرة.

هذا التعدد في مرجعيات الشيعة العرب ينافي ربط الولاء الديني لهم بإيران، لأن إيران لا تمثّل المرجعية الوحيدة لهم من ناحية، إضافة إلى تعدد آراء العلماء في المذهب نفسه، من ناحية أخرى.

وكما أن هناك خلطاً بين التقليد والولاء السياسي، هناك الخلط نفسه بين الولاء للنظام والولاء للوطن؛ حيث تُعَدّ مطالبة بعض القوى الشيعية بتطبيق رؤى معيّنة بشأن الحكم مستوحاة من نظرية «ولاية الفقيه» أو غيرها، أو حتى دعوة بعض التيارات إلى إسقاط النظم، دليلاً على خيانتهم وعدم وطنيتهم، في حين إن الأمر يتعلق بمواقف من الحكم لا من الوطن، ويرى أصحابها أنها لصالح بلادهم. والملاحظ هنا أن المطالبة بإسقاط نظم الحكم أو تغييرها لم يقتصر على بعض تيارات الشيعة العرب، وإنما امتد، ويمتد إلى بعض التيارات الإسلامية السنّية، إلا أن التشكيك في الوطنية والولاء لم يطل سوى الشيعة، في حين وجِّهت إلى السنّة تُهم أخرى لا تقدح في وطنيتهم.

٦ ـ التشجيع على وجود مراجع تقليد شيعية محلية تُغْني عن الاتجاه إلى تقليد مراجع خارج الحدود، حيث تُعَد نظم الحكم في البلدان الثلاث محل الدراسة، وبشكل خاص في العربية السعودية، مسؤولة عن عدم وجود مراجع تقليد عربية محلية قوية من خلال ملاحقتهم واضطهادهم، بما يؤدي بهم إلى الذهاب إلى إيران. ولهذا لا بد من العمل على إيجاد مراجع تقليد خليجية مستقلة كسبيل إلى تقليل سيطرة المراجع الإيرانية على الشيعة العرب، حيث تخلو بلدان مجلس التعاون الخليجي من أي مرجع شيعي، ورجال الدين الكبار فيها مجرد وكلاء للمراجع المقيمين في قم أو النجف أو بيروت، وهذا يحقق مصلحة إيرانية مباشرة، لذلك تعمل إيران على منع بروز أي مرجع شيعي عربي كبير يمكن أن يمثّل بديلاً من المراجع الإيرانية.

٧ ـ على الرغم من الأبعاد المتداخلة للمسألة الشيعية في البلدان الثلاثة، فإن الأمر في حقيقته يتعلق أساساً بسوء إدارة التعددية المجتمعية أكثر من أي شيء آخر. ففي ظل الإدارة السيئة لهذه التعددية، تتوافر أسباب تفجير الصراع الطائفي وتأجيجه، كما تجد القوى الخارجية المنافذ التي تستطيع من خلالها النفاذ واختراق الجبهة الداخلية. وعلى ذلك، فإن الإدارة السليمة للتعددية الاجتماعية تمثّل المدخل الأساسي لمعاجلة مشاكل الأقليات أياً يكن نوعها.

٨ ـ ليس الشيعة العرب بشكل عام، وفي البلدان الثلاثة محل الدراسة على وجه الخصوص، كتلة واحدة صماء، وإنما بينهم خلافات واختلافات كثيرة، ومن المهم أخذ هذه الاختلافات في الاعتبار عند النظر إليهم، لأن من شأن ذلك أن يساعد على ترشيد التعامل معهم. وفي هذا الإطار، من المهم تشجيع التيار الشيعي المعتدل، وهو التيار الأكبر بين شيعة البلدان الثلاثة، وذلك من خلال مزيد من الإصلاح، ومزيد من إدماج الشيعة في المجتمع والوطن.

٩ ـ ليست معالجة مشكلة الشيعة في البلدان الثلاثة معالجة سياسية أو اقتصادية أو أمنية فقط، وإنما هي ثقافية أيضاً؛ فمن المهم القضاء على جميع أشكال التمييز ضدهم في وسائل الإعلام أو مناهج الدراسة أو على المستوى الديني ـ المذهبي، فضلاً على العمل على تغيير المفاهيم الخاطئة والصور الذهنية المشوهة عنهم والمكرسة بفعل عوامل مختلفة على مدى أعوام طويلة.

١٠ ـ لا بد من فصل الصراع السياسي الإقليمي مع إيران عن التعامل مع الشيعة على المستوى الداخلي، لأن ربط هذا الصراع بالأقليات الشيعية وطبيعة النظرة إليها إنما يخدم إيران في الأول والأخير، وهي التي تستخدم هذه الأقليات، منذ الثورة وما قبلها، كأوراق ضغط في العلاقة مع جوارها الخليجي. ومن ثم، فإن من مصلحتها أن يكون الشيعة في الدول المجاورة مضطهَدين ومشكوكاً في ولائهم ووطنيتهم، وحتى إسلامهم، لأن هذا يساعدها على اختراقهم وجذبهم إليها.

ولا شك في أن لإيران طموحات هيمنة إقليمية، وأنها تستخدم العلاقة مع الأقليات الشيعية في السعي إلى تحقيق هذه الطموحات، لكن هذا لا يعني أنها قادرة على فرض أجندتها على هذه الأقليات، كما لا يعني أنها تتحرك تجاهها من منطلقات مذهبية ـ دينية فقط وإنما من منطلقات سياسية براغماتية في المقام الأول، أي أن المشكلة مع إيران هي مشكلة سياسية، والصراع سياسي وليس مذهبياً. ولذلك، فإن تحويل هذا الصراع إلى صراع مذهبي عبر الحديث عن «خطر الشيعة»، أو التحذير من «موجات تشيّع»، أو الحديث عن الشيعة باعتبارهم «أكبر من اليهود خطراً على أمن الدول العربية» كما قرر البعض، يخدم إيران، لأنه يحولها إلى ملاذ الشيعة وموطن حمايتهم.

وعلى **مستوى الأقليات الشيعية**، هناك الكثير من الاستحقاقات التي من المهم الوفاء بها عن طريق المساهمة في إدماجها في الحكم والمجتمع، لأن مشكلة الشيعة في البلدان الثلاثة لا تأتي من قبل الحكم أو السلفيين السنّة فقط، وإنما تتحمل الأقليات الشيعية، لأسباب مختلفة، جزءاً من المسؤولية عنها. وفي هذا الإطار، فإن هذه الأقليات في حاجة إلى منهج للاندماج والمشاركة يقوم على الآتي:

ـ الحرص على التحرك المطلبي ضمن الإطار الوطني، والابتعاد عن طرح المطالب الفئوية أو المذهبية الخاصة مهما يكن الإحساس بالتمييز والاضطهاد، لأن طرح المطالب المذهبية الخاصة والتحرك من المنطلق الطائفي، يؤديان إلى إثارة حفيظة السنّة أو بعضهم من ناحية، ويساعد السلطة على وضع الشيعة في مواجهة السنّة من ناحية أخرى، في حين يؤدي الانخراط ضمن الإطار الوطني المطلبي العام إلى تقوية الجبهة المطالبة بالإصلاح، وعدم قدرة السلطة على اللعب على الخلافات المذهبية للهروب من استحقاقات التغيير.

ـ على الرغم من أن اليأس من الإصلاح يمكن أن يؤدي إلى صدور مظاهر عنف عن بعض القوى الشيعية، فإن من الضروري الالتزام، بشكل عام، بالنهج السلمي في التعامل مع السلطة، وطرح المطالب مهما تكن الضغوط أو الإحباطات، وعدم تأييد أي اتجاه للعنف أو

حتى تبريره مهما يكن صغيراً أو غير ملحوظ، لأن ذلك يتم استغلاله للإساءة إلى الشيعة وتشويه مطالبهم، كما إنه يؤدي إلى رد فعل عنيف، سواء من قِبل الحكم أو من قِبل التيار السلفي المتشدد. ففي البحرين، على سبيل المثال، لا يؤيد التيار السياسي الرئيسي بين الشيعة استخدام العنف، لكنه رغم ذلك حاول إيجاد المبرر لبعض المظاهر العنيفة التي لجأ إليها بعض الشيعة للتعبير عن مطالبهم، وهذا أدى إلى خلط الأوراق بشكل خطير، وأتاح للسلطة والقوى السنّية السلفية التشكيك في نوايا الشيعة وحقيقة توجهاتهم.

ـ من المهم أن يبتعد رجال الدين الشيعة تدريجياً عن العمل السياسي ويتركوه لرجال السياسة المحترفين، لان دورهم السياسي يخلط السياسة بالدين والمذهب، ويحوّل أي صراع سياسي إلى صراع مذهبي ما دام رجال الدين هم الذين يقودونه.

لا بدّ من فصل الصراع السياسي الإقليمي مع إيران عن التعامل مع الشيعة على المستوى الداخلي، لأن ربط هذا الصراع بالأقليات الشيعية إنما يخدم إيران في الأول والأخير.

فمن الملاحظ أن القوى السياسية الشيعية في البحرين والكويت والعربية السعودية يقودها أساساً رجال دين. صحيح أن لرجال الدين دورهم المحوري في المذهب الشيعي، إلا أن انخراطهم في السياسة في البلدان الثلاثة محل الدراسة يمثّل أحد عناصر المشكلة الشيعية.

ـ التوسع في التحالفات السياسية غير المذهبية، وعدم التمترس وراء المذهب أو التحرك السياسي وفقاً له، حيث إن القوى السياسية الشيعية في البلدان الثلاثة محل الدراسة تحتاج إلى مزيد من الانفتاح على القوى السنية، خاصة الليبرالية منها.

ـ الابتعاد عن إثارة القضايا المثيرة للخلاف والجدل مع السنّة، وفي مقدمتها الموقف من صحابة النبي (ﷺ)، والحرص على عدم إثارة حفيظة السنّة، خاصة السلفيين منهم.

ـ عدم استدعاء طرف خارجي، أياً يكن هذا الطرف، من أجل ممارسة الضغط على الحكم أو طلب الدعم والاستقواء، وإدانة أي لجوء إلى هذا الأسلوب بشكل واضح وصريح، والوقوف في وجه أية قوة تتبنّاه مهما تكن صغيرة أو غير مؤثرة، والحرص على الابتعاد عن الخوض في الصراع السياسي بين إيران ودول الخليج □